المجتهد الا عند البعض بشرط ان يكون الحر اعلم منه وعد عثمان
وعبد الرحمن بن عوف من البعض المستثنى ثبوا الاعمام دون
العلات من الاخوة والاخوات لابوين مع الجد كالابوين
مع الاب كل الجد يستبد بجميع المال كالاب وهذا قول ابي حنيفة
وشريح وعطا وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز والحسن بن
سيرين وبه يفتى عند الحنفيه وقال علي وابن مسعود
وزيد بن ثابت هو ثلث مع الجد وهو قولهما وقول مالك
والسابع رحمهم الله واما سوا الاخياف فيسقطون مع الجد
اجماعا كالاب في هذا الحجب وفي تزويج الصغير والصغيرة
حتى لاخيار لهما في الفسخ اذا بلغا وفي انه لا ولاية للاخ في النكاح
مع وجوده على ظاهر الروايات وفي انه لا يقتل بولده ابو لد
وفي ان جلبة كل واحد من الحالفين تحرم على الاخر وفي عدم
قبول الشهادة وفي صحة استيلاده عند عدم الاب وفي عدم
صحة دفع الزكاة اليه وفي انه يتصرف في المال والنفس وكالاخ
في انه اذا كان للصغير جد وام كان النفقة عليهما اثلاثا على
اعتبار الميراث كما على الاخ والام وفي انه لا يفرض عليه النفقة
اذا كان معسرا وفي انه يجب عليه صدقة فطر الصغير وفي
ان الصغير لا يصير مسلما باسلامه وفي انه لا يجر ولاءه الى
مواليه فلتعارض هذه الاحكام اختلفت الصحابة والتابعون
وغيرهم من العلما في مسئلة الجد مع الاخوة وتوقف بعضهم
فيها كتوقف ابي حنيفة في مسئلة الدهر ووقف الختان واطفا
المشركين وامتنع جماعة عن الفتوى في الجد وقال محمد
ابن سلمة يقضى فيه الى اصطلاح وقال محمد بن الفضل البخاري

يدفع

يدفع الى السدس الذى اجتمعت عليه الصحابة وينصطلح عن
الباقى واختار ابو حنيفة قول ابى بكر رضى الله عنه لانه لم
تختلف الرواية عنه وعن عبيدة السلمانى انه قال حفظت عن عمر
فى الجد ستين قضية يخالف بعضها بعضا وروى ان عمر
خطب الناس فقال هل راى احد منكم النبى صلى الله عليه وسلم
قضى للجد بشى فقال رجل رايته حكم له بالسدس فقال مع
من كان من الورثة قال لا ادرى فقال لا ادريت ثم قام اخر فقال
رايته قضى له بالثلث فقال مع من كان فقال لا ادرى فقال
لا ادريت وعلى هذه الوتيرة سمه ثالث بالنصف ورابع بالجميع
ثم جمع الصحابة فى بيت ليتفقوا فيه على قول واحد فسقطت
حية من السقف فتفرقوا وعن عمر رضى الله عنه انه قال لو جمعوا
فى الجد على شى والدليل على ما اختاره ابو حنيفة ما نقل
عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال الا يتقى الله زيد يجعل
ابن الابن ابنا ولا يجعل ابا الاب ابا يريد مساواتهما فى الاتصال
والقرابة فينبغى ان يقوم الجد مقام الاب فى حجب الاخوة كما يقوم
ابن الابن مقام الابن فى حجبهم ثم ان عليا وابن مسعود وزيدا
بعد اتفاقهم على توريث الاخوة مع الجد اختلفوا فى كيفية القسمة
فذهب على الى انه يقاسم الاخوة ما لم ينتقص حظه من اصل
السدس فاذا كان معه اخوان لاب وام او ثلاثة او اربعة فالقاسمة
خير له واذا كانوا خمسة فالمقاسمة والسدس سوا وان كانوا
ستة كان السدس خيرا له وذلك لان فرض الاب لا ينتقص من
السدس وكذلك الجد ولا يعتبر بذلك ما بقى لانه يخرج من سهام
الفرض فان قيل لم يخرج منها لان للام ثلث ما بقى فى مسئلتى

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)